الرياض وعبر ودروس الحرب على اليمن

■ حميدي العبدالله

لا شك أنّ الحرب على اليمن كانت ذروة سياسة سعودية غلّبت دائماً العنف والحروب، وحتى دعم الإرهاب، للنيل من الذين لا يجارونها في سياساتها ولا يؤمنون برهانها على الحكومات الغربية، ورفضت بعناد نداءات تدعوها للجنوح إلى الحوار والبحث عن الحلول السياسية، لكنها أبت ذلك وأصرّت على مواقفها، فرفضت دعوات إيران للحوار حول قضايا الخلاف بينهما، بما في ذلك الحديث عن تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، كما شجعت «داعش» على احتلال محافظات عديدة في العراق غير آبهة بنتائج هذه العملية على استقرار اليمن، وما تنطوي عليه من تهديدات نتيجة لتعاظم خطر الإرهاب، ووقفت بقوة ضدّ الحلّ السياسي في سورية، ومارست كلّ الضغوط، وعرضت كلّ الإغراءات لتوريط الولايات المتحدة وحكومات غربية بشنّ عدوان عسكري مباشر على سورية.

وعلى الرغم من أنّ هذه السياسة لم تؤدّ إلى أيّ مكاسب، وساهمت في إشاعة الفوضى والاضطراب في مناطق واسعة من البلاد العربية، وامتدّت حالة الاضطراب إلى مناطق أفريقية، إلا أنّ السعودية بدلاً من مراجعة هذه السياسة لجأت إلى التصعيد، وكانت ذروة هذا التصعيد الحرب على اليمن.

مثّلت الحرب على اليمن اختباراً واضحاً لحدود قدرة الرهان على هذا الخيار، فهو لم يؤدّ إلى أيّ نتيجة، بل يمكن الاستنتاج أنّ خسائره لا تحصى ولا تعدّ، بما في ذلك على المستوى الميداني داخل اليمن، إضافة إلى أنّ وقف الحرب من دون تحقيق أيّ هدف من الأهداف التي صرّح بها الناطق باسم حملة «عاصفة الحزم» وتصريحات كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك الملك سلمان، يشكل هزيمةً سياسية واضحة كانت الرياض في غنى عنها.

هل يؤدّي اختبار الحرب على اليمن، وما تمخضت عنه من نتائج، وما كرّسته من توازنات، إلى تراجع السعودية عن سياساتها المعتمدة، والتي تأكد فشلها، أو على الأقلّ عدم جدواها وقصورها عن تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها الرياض؟

وهل تقبل الآن اعتماد خيار الحوار والحلول السياسية، سواءً مع إيران التي دعتها باستمرار ولا تزال إلى الحوار، والموافقة على حلّ سياسي للأزمة في سورية، والإقلاع عن سياسة الرهان على الجماعات الإرهابية؟

من الصعب الإجابة على هذه الأسئلة في ظلّ غياب مؤشرات تعكس عودة الرياض إلى سياسة أقلّ اندفاعاً ورهاناً على العنف والإرهاب.

لكن لا يمكن للرياض تجاهل ما أسفرت عنه الحرب على اليمن، إنْ لجهة إضعاف موقفها السياسي وتراجع فعالية حججها إزاء حلفائها قبل خصومها، كما أنها لن تكون قادرة على تجاهل توازن القوى الناشئ عن فشل حربها على اليمن، لا سيما أنّ اليمن يقع على حدودها ويفصلها الآن عن القوى السائدة فيه بحر من الدماء من الصعب القفز عليها.

هذه النتائج المترتبة على حرب اليمن ترجح احتمال أن تعمد السعودية، بقناعة أو من دون قناعة، إلى إعادة النظر في سياستها القائمة على الرهان على الحرب والعنف والإرهاب.

مع تركيا يعرف الأميركيون جيداً من أين تؤكل الكتف

■ روزانا رمّال

غريبة وعجيبة هي صحوات المجتمع الدولي بكلّ فئاته وبمجمل أولوياته، فبعد مرور مئة عام تقريباً، أي قرن، على المجازر العثمانية بحق الشعب الأرمني، وبعد سكوت تامّ ومطبق واعترافات خجولة سعى الشعب الأرمني إلى انتزاعها، وهي حق له لا استعطاف، وبذل الجهود المضنية في عدة دول معنية بحقوق الإنسان وتتغنى بالديمقراطية لسحب اعتراف مفاده أنّ ما جرى بحقهم هو إبادة ممنهجة مقصودة لم يستطيعوا حشد ما حشدت الدول من مواقف مؤيدة رسمية هذه المرة وشديدة اللهجة في عدد منها بحق تركيا، أبرزها ما صدر عن الفاتيكان الذي وصف المجازر بالإبادة، وهي التي تسبّب بها النظام التركي إبان الحكم العثماني الذي تتغنى به وبفتوحاته تركيا بطبيعة الحال.

الصحوة هذه وإنْ عادت بفائدة محدّدة على الإزمة إنسانياً ومعنوياً على مسامع الشعب التركي، إلا أنه لا يمكن سوى أخذها بعين سياسية بحتة مهما بلغت الأمور حداً من الإنسانية.

الضغط على الحكومة التركية واضح تماماً في هذا الملفّ، بدليل انزعاجها الشديد والتصريحات التي صدرت عن مسؤولين اتراك رفيعي المستوى يردّون فيها على الفاتيكان ومن لحق بركبه في هذا التوصيف.

الحملة على تركيا مقصودة ومفتوحة بزمان وظروف يبدو انّ على تركيا إظهار تموضعات جديدة فيها، وبالتالي فهي تتلقى رسالة من أبرز الدول الغربية والأوروبية تعرف جيداً انّ مفادها يتعلق بمصير تركيا السياسي.

يلفت في هذا الإطار الكلمة التي ألقاها الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند خلال إحياء الذكرى المئوية للإبادة العثمانية للأرمن في العاصمة الأرمينية يريفان، حيث قال: «إنّ مذابح الأرمن كانت بداية لتطوير آليات الإبادة الجماعية والترحيل المتعمّد».

فرنسا التي تعتبر صرحاً من صروح مؤسسات حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم الحديث «بالعيون الغربية»، فإنها لدى تبنيها هذا الموقف تقول بطريقة أو بأخرى انّ هذا موقف سياسي محسوم من فرنسا، إلا انه في الوقت نفسه ترجمة لموقف أميركي باطني، خصوصاً أنّ السياسة الفرنسية فقدت مؤخراً ريادتها في تزعّم منابر السياسة الدولية في غياب الصقور عنها منذ انتهاء عهد جاك شيراك. واليوم فرنسا ليست سوى دولة تترجم الرغبات الأميركية او تتبعها وتوصل رسائلها خصوصاً في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنّ امتناع أوباما عن اعتبار المجازر «إبادة» كمصطلح لا يدلّ فعلياً انّ موقفه لم يصل وأنّ الرسالة لم تسمع في أنقرة.

عرفت أنقرة اليوم أنّ الحلم انتهى بدخول الاتحاد الأوروبي وأنّ مكابرتها في عدم الاعتراف بهذه الإبادة صون لـ«تاريخ العثمانيين المجيد» بالنسبة إليها، أن هذا الملف سيبقى نقطة سوداء في حقها لسنوات طويلة، ما لم تعترف فيه وأنها على موعد دائم عند كلّ حدث ومتغيّر سياسي دولي أو مطالب تموضع ومستحقات مطلوبة منها كفاتورة، تعرف أنها على موعد حقيقي مع الابتزاز والضغط.

يبدو انّ الغرب بقيادة الولايات المتحدة يعرف جيداً استغلال الظروف والمناسبات اذا لم يكنِ اختلاقها من اجل خدمة مصالحه وتحقيق غاياته، واذا كان الضغط على تركيا يعني أمراً ما فهو بالتأكيد ضغطاً من أجل خضوعها للحلول السياسية، وتقديم ما يمكن لها تقديمه في الشرق الاوسط والانضواء تحت اللواء الغربي تماماً من دون محاولات التعالي وفرض معادلة خاصة تعطي لتركيا مكاسب وقدرة على التشدّد والتعنّت أكثر في ملفات رئيسية في المنطقة أبرزها مكافحة الإرهاب والتسهيلات المطلوبة منها، وبالتالي فإنّ ذكرى الإبادة الأرمنية ستؤكد للعالم اليوم أنه ليس غريباً عن الأتراك المجازر ودعمها وهي اليوم تعمد إلى استخدام نفس الأسلوب وتترجمه بصور عدة بينها تشجيع الإرهاب في سورية والعراق عبر تسهيل ممراته ومنافذه وتأمينه لوجستياً.

ليس على تركيا سوى الاعتراف لكي تتخلص من عار سيلحقها دائماً، أما الأميركيون فيعرفون جيداً من اين تؤكل الكتف!

«توب نيوز»

لماذا يتهرّب السعوديون؟

يتمسك السعوديون وجماعاتهم والأقلام والأصوات المستخدمة من قبلهم بأن لا ردّ أجبرهم على وقف الحرب، وأنهم فرضوا شروطهم على ايّ تسوية، وهم باقون جاهزون لمواصلتها بطرق مختلفة، فاوقفوها دون خسائر، وهم منتصرون...

هذه الحجة تستند إلى أنّ الثوار اليمنيين لم يكونوا وليسوا اليوم ولا حلفاءهم أيضاً في وارد دخول حرب لتغيير النظام السعودي، ولا اليمينون في وارد حرب حدود لاسترداد الأراضي اليمنية المحتلة من السعودية، والردّ سيكون بالصواريخ او بالتقدّم البري داخل المناطق اليمنية المحتلة، ويفتح احد ملفي تغيير النظام او تحرير الأرض.

إرجاء الردّ وفتح باب التراجع للسعوديين ليس مصدر قوة للسعودية.

السؤال ببساطة هو: الأقوى والمنتصر يفرض على الأضعف والمهزوم أن يعلن ما ينتظره منه الخصم الأقوى أولاً.

هل أعلن الثوار اليمنيون اعترافا بشرعية منصور هادي؟

هل أعلنت إيران الانسحاب البحري من باب المندب؟

هل سيعلنان لاحقاً؟

لا بالمطلق لن يحدث هذا.

هل أعلن السعوديون وقف الحرب، وسيعلن منصور هادي التنحّي قريباً.

نعم بالمطلق.

من يكون المنتصر إذن؟

التعليق السياسي

اليمن إلى أين؟ شيء من الجغرافيا وقليل من التاريخ

■ د. هشام جابر*

بعد وقف الحرب على اليمن، والتي شنّها ما سُمّي بالتحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي تجاوزت غاراته الـ4 الآف. وعند قراءة هذه السطور، يطرح السؤال الآتي، اليمن إلى أين؟ والجواب الذي ربما نستطيع مقاربته في نهاية هذا المقال، ولا أقول الإجابة عليه قطعاً. هنالك وقائع لا بدّ من الاشارة اليها، وأسئلة لا بدّ من طرحها.

بداية لا بدّ من الإضاءة على الخريطة الجغرافية والديموغرافية لليمن «السعيد». وكذلك الأوضاع العسكرية والميدانية، التي تزيد هذه الخريطة وضوحاً من جهة، وتعقيداً من جهة أخرى.

تقارب مساحة اليمن الـ528000 كلم مربع، أيّ أكثر من 750 مرة مساحة مملكة البحرين؟ وتتنوّع طبيعة الأرض من صحراوية وجبلية، وغابات، وأحراج. وتقارب حدود اليمن مع الجارة السعودية الآلف كلم. واكثر من 1900 كلم شواطئ بحرية. ويفوق عدد سكان اليمن الـ27 مليون نسمة. وهنالك حوالي مليوني يمني بالفعل، والهوية، يتوطنون المملكة العربية السعودية، بالإضافة الى ملايين من أصل يمني من حضرموت وجيزان ونجران وعسير.

ولليمن تاريخ عريق يعود إلى الآف السنين. ويتميّز الشعب اليمني بطبيعته التي تتناسب مع تاريخه، وجغرافيته. وهو مقاتل كفؤ، صبور، وشجاع. ويمتاز اليمنيون بالاباء، وعزة النفس رغم الفقر.

وأهل اليمن مسلمون منهم الزيود «الزيديون»، يمثلون أقلية بـ30 في المئة (كانوا 60 في المئة عام 1962)، والآخرون «شوافع». ولم يلاحظ اية فروق او تفرقة حتى أمد قريب، بين هؤلاء وأولئك، فهم متزاوجون في ما بينهم بنسبة كبيرة. يصلون في جامع واحد، ووراء إمام واحد. كذلك في اعيادهم، وطقوسهم، وتقاليدهم. والزيود أقرب الى «الحنفي» بالفقه وإلى الشيعة بالعقيدة (التعلق بآل بيت الرسول، شأنهم شأن المصريين).

واليمن بلد فقير إلا انه ليس معدوماً، فلديه خيرات جمّة إذا أحسن استثمارها. ومعدّل النمو الحقيقي فاق الـ10 في المئة عامي 2011 و2012، وقد حُكم أكثر من ثلاثة عقود من قبل الرئيس السابق الجنرال علي عبد الله صالح بعد مقتل العقيد عبدالله الغشمي في أواخر السبعينات في ظروف مشبوهة، وقبله العقيد ابراهيم الحمدي بحقيبة متفجرة أرسلها له رئيس اليمن الجنوبي.

بعد إقالة او استقالة علي عبدالله صالح عل اثر الحراك الشعبي تسلّم سدة الحكم عام 2012، نائبه عبد ربه منصور هادي (عسكري سابق)، باتفاق رعته السعودية وسُمّي بالمبادرة الخليجية، ولم يحسن الرجل وهو جنوبي الأصل، إدارة الحكم او المحافظة على وحدة اليمن. فبدأ الحراك الجنوبي مطالباً بالانفصال وتوسّعت «القاعدة» في جنوب اليمن. وانتشر الحوثيون وأنصارهم من «صعدة» التي أمست تحت سيطرتهم منذ 2009 الى باقي المحافظات وأهمّها العاصمة صنعاء عام 2014. إلى أن وصل الأمر إلى استقالة الرئيس ثم هربه إلى الجنوب، وأخيراً وليس آخراً الى الحضن السعودي.

بعد هذه المقدمة التي لا بدّ منها يطرح السؤال عن الخريطة العسكرية قبل الحملة العسكرية الجوية.

عشية انطلاق «عاصفة الحزم» كان على الأرض اليمنية جيش يقدّر بـ60 الف عنصر، 95 في المئة منهم في القوات البرية مع ألف دبابة واكثر من 1200 عربة مدرّعة يضاف إليهم اكثر من 200 ألف في الاحتياط. وفي اليمن أكثر من 6 ملايين قطعة سلاح.

أكثر من نصف الجيش اليمني انحاز الى الحوثيين. خمسة ألوية من أصل سبعة، بالإضافة الى قوات الحرس الجمهوري، وما تبقى من الفرقة المدرّعة الاولى، التي كانت تحت قيادة اللواء علي محسن الاحمر. منهم من اتخذ قراره لأسباب عقائدية، وجغرافية، وديموغرافية، ومنهم من بقي على ولائه للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وما تبقى من القوات المسلحة انسحب الى قبيلته وقريته ومدينته، فيما انضمّ بعض قطاعات الجنوب (لا أكثر من 10 في المئة) الى الحراك الجنوبي والميليشيات المؤيدة للرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، اما سلاح الجو، والدفاع الجوي الضعيف أصلاً (لا يتجاوز عديده 3500 عنصر)، فقد تفكك او تمّ تحييده، او إخفاؤه، وتمويهه. ودمّرت الغارات الجوية قسماً كبيراً منه، وهذا ما يفسّر عدم إسقاط اية طائرة من طائرات التحالف.

شمل القصف الجوي مجمل مناطق اليمن وسقط حوالي 4000 ضحية اكثرهم من المدنيين، فبالإضافة الى الأهداف العسكرية من قواعد، ومطارات، ومخازن، وقوافل، حيث ادّعى الناطق العسكري السعودي انها مستهدفة حصراً. يؤكد المراقبون انّ القصف استهدف البنى التحتية للدولة من خزانات الوقود والمياه والحبوب ومخيمات ومناطق سكنية إلخ...

ويتساءل المراقبون عن الأهداف الاستراتيجية والسياسية لهذه الحرب الغير مسبوقة، من بلد عربي على بلد عربي آخر. فنجيب بموضوعية انه من الواضح أنها تهدف الى تغيير التوازن العسكري لصالح الرئيس المستقيل، رئيس حكومة المنفى عبد ربه منصور هادي وحلفائه من القبائل والميليشيات الجنوبية وما تبقى من الجيش، وصولاً الى إجبار الحوثيين وحلفائهم وانصارهم على إلقاء السلاح، والاعتراف بالهزيمة وبـ«شرعية» عبد ربه منصور هادي. فهل تحقق ذلك؟ الجواب: قطعاً لا.

أولاً وفي العلم العسكري، انّ الضربات الجوية هي عنصر مساند، وليست عنصراً حاسماً وهي لمساعدة قوات أرضية وليست للحلول مكانها. وهي وانْ استمرّت ولو لأشهر، ستؤدّي الى مزيد من التدمير ومزيد من القتل ومزيد من «الحقد». فهل الهجوم البري هو الحل؟ الجواب: لا ولا (مكرّرة)، لأنّ الميدان في اليمن مستنقع خطير، ورمال متحركة، ومطبات بارزة. ومن لم يصدّق ذلك ومن لا يقتنع، عليه العودة الى الجغرافيا والتاريخ وما ذكرناه في مقدّمة المقال. وإذا كانت قوات «درع الجزيرة» قد عبرت منذ عامين الجسر الفاصل بين المملكة السعودية ومملكة البحرين، فإنّ بين السعودية واليمن كما ذكرنا ألف كلم مليئة بالجسور الوهمية والأخرى غير المرئية، والمطبات الخفية. وعبورها مغامرة، ومقامرة، والعودة غير مضمونة.

وهنا يُطرح السؤال: لماذا وصلت الامور الى ما وصلت اليه؟

أولاً: تعتبر المملكة السعودية، اليمن حديقتها الخلفية، كما البحرين حديقتها الأمامية، او العكس. وانّ ما يحصل في ايّ منهما او كلاهما، لا بدّ أن ينعكس سلباً أو ايجاباً على المملكة، فصحيح انّ الاستقرار في البلد المجاور هو مفيد وايجابي في المطلق، إلا انه من وجهة نظر الرياض يجب أن يبقى تحت المراقبة، والسيطرة. كذلك إرساء الديمقراطية، التي هي مطلب حق لا ينكره أحد، إلا أنّ الديمقراطية من جهة اخرى تشبه «الفيروس» الذي ينتقل عبر الحدود، دون تأشيرة او إذن. ويفتح أبواباً ونوافذ لا حاجة لفتحها لأنّ الوقت لم يحن بعد لتلقي رياحها ويصعب إغلاقها.

ثانياً: انّ سيطرة إيران على مضيق «هرمز» لا يمكن إنكارها. وقد أثبتت خلال مناوراتها البحرية المتكرّرة وآخرها «الرسول الأعظم» رقم 9 في شباط الماضي، انها تستطيع إغلاق هذا المضيق ساعة تشاء، لا سيما اذا رأت انّ أمنها قد يتعرّض للخطر. ثم جاءت مسألة «باب المندب» وهو الممرّ الوحيد المتبقي لتصدير النفط السعودي من موانئ «جدة» و«ينبع» على البحر الأحمر الى باقي العالم. وإلا عبر قناة السويس الى البحر المتوسط. وإذا استطاع الحوثيون وحلفاؤهم السيطرة على هذا الممرّ الهامّ، من خلال سيطرتهم الميدانية على مينائي الحديدة وعدن، وبينهما مدينة «تعز». ترى الرياض أنّ طهران من خلال تأثيرها على الحوثيين تستكمل السيطرة على مداخل الخليج بأسره وتتحكّم بمصالح كافة الدول المطلة على البحر الأحمر، من مصر الى جيبيوتي مروراً بالسودان والصومال، واريتريا وغيرها، ولم ينكر الحوثيون علاقتهم بإيران. ولم تنكر ايران تأييدها لهم رغم انه لم يُسجل أيّ وجود ايراني في اليمن. ورغم هذه الحقائق والمعطيات هل يستحق ذلك، إشعال حرب في المنطقة، يعرف الجميع كيف تبدأ ولا يعرف احد كيف تنتهي؟ الجواب لدى كل عاقل، وكل صادق، وغير منافق هو: لا. ويتفق مع هذا الرأي أكثر من دولة عربية وغربية وحتى من أيّد هذا القرار. كأميركا وبريطانيا والاتحاد الاوروبي التي ورد صراحة في بيانات تأييدها للقرار السعودي، انّ العمل العسكري ليس حلاً ولا بدّ من المفاوضات والحلّ السياسي، اما عن الدول العربية المؤيدة كما جاء ضمناً في اجتماع القمة، فهل انّ مصر والأردن وتونس تعتبر انّ ايران هي العدو الأول للعرب؟ وانّ التصدّي لنفوذها في الخليج ومناطق أخرى يستوجب حرباً؟ وماذا عن موقف كلّ من العراق والجزائر وعُمان ولبنان وسورية. فهل توفر لهذه الحرب إجماع عربي؟ وماذا عن باكستان؟ ومنذ متى أعطيت هوية عربية؟

صحيح أنّ ايران معنية ومهتمة بما يجري في اليمن، وقد حرّكت قطع بحرية في المياه الدولية مقابل ساحل عدن، ولم تدخل المياه الإقليمية لأية دولة. وانّ ايران هي «أعقل» من ان تتورّط في حرب مباشرة مع السعودية، او ايّ طرف آخر مهما جرى. إلا انّ لإيران ادوات أخرى، ووسائل عدة يمكنها اللجوء اليها. ولن يكون ذلك في مصلحة السعودية او الخليج برمّته، او العرب بأيّ حال. أما عن الموقف الاميركي فهو غير مستغرب لمن يعرف أميركا ومواقفها، فهي التي حرّضت صدام حسين لإعلان حربه العبثية على إيران، تسع سنوات، ومليون قتيل، وتدمير لأقوى دولة عربية وأقوى دولة اسلامية دون منتصر او مهزوم. والسعوديون يعرفون ذلك، وقد موّلوا قسماً كبيراً من هذه الحرب. وأميركا اعطت الضوء الاخضر او على الاقل الضوء الاصفر، لصدام حسين لاحتلال الكويت عندما أفصح عن نواياه للسفيرة ابريل غلاسبي وأجابته حرفياً «هذا شأن داخلي». فهل كان جون كيري ليعطي الضوء الأخضر للمملكة بدخول أوصال اليمن؟ لا أعتقد ذلك، فالظروف تغيّرت.

لقد عملت أميركا عن سابق تصوّر وتصميم على تدمير الجيش العراقي، وتفكيك ما تبقى منه عام 2003، وحتى اليوم، لم تتمّ إعادة بنائه. كما قامت مع الحلف الأطلسي على تدمير الجيش الليبي وليبيا اليوم شاخصة أمامنا وامامها. وقسّمت أميركا السودان وأعطت «البشير» براءة ذمة، وإخلاء سبيل، ووقف التعقبات من المحكمة الدولية مكافأة على خدماته.

وحاولت أميركا تدمير الجيش السوري فلم تفلح. وتحاول اليوم تدمير الجيش اليمني بسلاح عربي، تقاضت عداً ونقداً ثمناً له بمئات المليارات من الدولارات. واللائحة تطول.

وعلى المسرح السياسي انتقلت باكستان من موقع الفريق المطلوب تدخله عسكرياً الى موقع الوسيط بعدما صوت البرلمان الباكستاني بأكثرية في العاشر من نيسان (أبريل) على عدم التدخل، بل الدخول كوسيط في تسوية سياسية. كذلك تركيا بعد زيارة رجب طيب أردوغان الى أيران. وأعلنت مصر انها لن تتورّط في الدخول الى الارض اليمنية، ورغم انّ الرئيس الواعد عبد الفتاح السيسي مدين للمملكة العربية السعودية بدعمه مادياً وسياسياً وهو وفي بطبعه، كما تشير التقارير. الا انه وهو تلميذ جمال عبد الناصر يعلم جيداً التداعيات السلبية للتورّط المصري في حرب اليمن في الستينات، وسقوط عشرات آلاف القتلى من الضباط والجنود، والذي كان من الاسباب الرئيسية لهزيمة مصر في حرب 1967، ثم انه يدرك بأنّ مصر موقع مميّز، كموقع الأخ الأكبر بين الأخوة العرب، ولا بدّ من استعادته وعدم التفريط به. ويعلم الرئيس السيسي علم اليقين، ومن موقع المجرّب، بأنّ «القاعدة» التي تقتل الضباط والجنود المصريين في سيناء وسائر مصر بواسطة فروعها وأخواتها، هي المستفيد الاول مما يجري في اليمن. والقاطف الأول لثماره الدامية. وإذا رأى بعض العرب بأنّ قتال الحوثيين وقتلهم باعتبارهم «كفرة» وأعواناً لإيران، هو أولى من قتال القاعدة «الابنة الضالة»، فإنّ الشعب المصري ليس من هذا الرأي.

والحقيقة الأخرى هنا وليست الأخيرة، تتعلق بالجيوسياسية وبالتوقيت، وانّ ما جرى وما يجري في اليمن لا يمكن فصله عما يجري في المنطقة. وما يُقال عن هيمنة إيران على أربع عواصم عربية وعن حواجز المملكة السعودية من توسّع النفوذ الإيراني، وعن بدء الحرب علي اليمن عشية التوقيع على اتفاق لوزان، وعن خشية المملكة من انحسار نفوذها جراء المصالحة التاريخية المرتقبة بين إيران وأميركا. يتفهّم الكثيرون هذه المخاوف والهواجس، إلا انهم يرون أنها مضخمة ومبالغ فيها، فليس هنالك من شهر عسل مرتقب بين طهران وواشنطن. فالملفات كثيرة، ومعقدة، والمصالح تتقاطع في مكان، وتتشابك في أكثر من مكان، وللسعودية دور لا يمكن تجاهله، او إنكاره، سواء في حجمها المالي والاقتصادي او في موقعها السياسي والجغرافي. وكما تعيد أميركا دائماً حساباتها ومواقفها، هنالك فرص تاريخية امام المملكة لتعيد تموضعها، وتبحث عن أسباب «السخط» الذي تحدّث عنه الرئيس الاميركي وتزيله. عندئذ سترى بأنّ نفوذها قد اتسع، ولم ينحسر. وقد ثُبّت، ولم يُنزع.

والآن الى أين يذهب اليمن؟

هو أمر واحد، الحلّ السياسي، بعد وقف القتال بأسرع وقت بإشراف الأمم المتحدة والجلوس على طاولة حوار في مكان محايد تطمئن له كافة الأطياف اليمنية، التي لا يمكن لأيّ منها إلغاء الآخرين. حلّ يمني صرف، برعاية عربية، وإشراف أممي.

اما استمرار الغارات الجوية، وربما تدخل بري، وحرب استنزاف لسنوات، كما في سورية والعراق، مع بعد التشبيه والمقارنة. واستطراداً الى الأسوأ، كالوضع الليبي او المستنقع الصومالي، الذي لم ينجح المجتمع الدولي في تجفيف مياهه الآسنة بعد ربع قرن.

هذا ما نراه ويراه كلّ صادق، وغير منافق، وهذا ما قلناه قبل وقف العاصفة. وإليكم التاريخ شاهد، واليمن ليس الصومال و«صوملة» اليمن كارثة على الجميع. في اليمن هزم العثمانيون قبل هزيمتهم في ايّ مكان آخر. وفي اليمن خسر عبد الناصر خسارة تعادل نكبة، وفي اليمن سقطت الشيوعية قبل سقوط الستار الحديدي. وما ذلك إلا لأنّ ولاء الشعب اليمني للوطن يأتي قبل ايّ ولاء آخر. هذا هو الواقع بكلّ موضوعية وهكذا نرى الحقيقة بكلّ صدق ولو كنا مخطئين.

أما لماذا توقفت هذه «العاصفة»؟

1 – أيقن الاخوة السعوديون كما اقتنع الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي ولو متأخراً. ان لا مجال لعودته تحت وطأة القصف.

2 – توالت المبادرات لوقف الحرب. من المبادرة الخليجية الى المبادرة الروسية، إلى المبادرة العُمانية، الى مبادرة بان كي مون بعد القرار 2216 الذي جاء مبتوراً وغير مقبول.

3 – تحرك ايران البحري وتبعه تحرك حاملة الطائرات روزفلت والمدمرة نورماندي. والخشية من ايّ احتكاك يمكن ان يشعل فتيل الحرب، في وقت ينتظر العالم اتفاقاً تاريخياً.

السؤال الثاني، هل حققت هذه الحرب أهدافها كما قال الناطق العسكري السعودي؟

الجواب نعم ولا.

نعم... إذا أسرعت في دفع الجميع الى طاولة الحلّ السياسي، وكان يمكن حصول ذلك دون تدمير أكثر من نصف البنى التحتية ونصف الجيش وسقوط آلاف الضحايا. ولا... حيث كان من أهدافها إجبار الحوثيين على الاستسلام، والرضوخ، والاعتراف بشرعية حكومة هادي.

وأخيراً وليس آخراً، انّ وقف الاشتباكات في اليمن ووقف نهائي لإطلاق النار ورفع الحصار يلزمه وقت وهو أمر ملحّ ولا ينتظر.

وأسئلة اخرى لا تزال تنتظر. منها اين ستجري المفاوضات السلمية، ومتى. وعلى اية أسس هذا ما ستجيب عليه الأيام المقبلة. وليس لنا ولكلّ اليمنيين سوى «الأمل».

لكل رأيه، إنما «صديقك من صدقك لا من صدّقك» وقد قال الخليفة عمر بن الخطاب (رضي):

«عليك بالصدق ولو قتلك». والكذب والتكاذب يكاد يقتل اليمن.

* جنرال سابق في الجيش اللبناني
دكتور في العلوم الانسانية
رئيس مركز الشرق الأوسط
للدراسات والعلاقات العامة

إيران النووية...

■ عصام الحسيني

منذ أن وجد الإنسان على الأرض، وجدت معه ضرورات أساسية ترتبط بحاجاته الأولية، من غذاء وأمن ومسكن، وهي ما احتاجها بشدة، في الحقبة التاريخية الأولى من مراحل وجوده، إنسان الكهف أو المغارة.

ومع مراحل تطوّره التاريخي، برزت حاجات أخرى، مرتبطة بطبيعة الحياة الجديدة، والتي تسعى إلى إخراجه من المرحلة المشاعية الأولى، إلى مرحلة المدنية.

ولما كان الإنسان هو عنصر متغيّر، يسعي نحو العيش في الحياة بشكل أكثر سعادة، احتاج إلى منظومة جديدة من القيم والقواعد الاجتماعية، دعامتها الأساسية هي تلبية الحاجات، الناتجة عن صيرورة هذا التطور.

لكن هذه الحاجات، وانْ كانت كلّ حاجة ألم، لا يمكن الوصول إلى إشباعها كلها، بسبب تعدّدها وتنوّعها من جهة، وبسبب ندرة المواد الضرورية لإشباعها.

من هنا برزت المشكلة التاريخية، والتي تتلخص بوجود حاجات متعدّدة ومتنوّعة، مقابل وجود إمكانات إشباع محدودة، والتي عرفت في ما بعد بالمشكلة الاقتصادية.

وفي التطور التاريخي للوجود الإنساني، من الإنسان الفرد في المشاعية الأولى، إلى إنسان المجموعة، ثم إلى إنسان الجماعة، وصولاً إلى إنسان المدنية، كانت المشكلة الاقتصادية قائمة، وإنْ بصور مختلفة، لاختلاف طبيعة الحاجات وأولوياتها، وكان البحث عن حلّ لهذه المشكلة قائماً، أكان على مستوى الفرد أو الجماعة أو النظام الاجتماعي السياسي.

وكان يعبّر في الكثير من الحالات، عن صور من المنازعات والعنف، في محاولة الحصول على مواد الإشباع، بين مختلف الشرائح الاجتماعية، بين من يملك وبين من لا يملك.

وأمام هذا الواقع المأزوم، كانت الضرورة في وقف هذه المنازعات إذا أمكن، أو ضرورة تنظيمها وقوننتها، خاصة عندما تخرج من إطار المجتمع الواحد، إلى إطار المجتمعات الوطنية أو القومية.

من هنا ظهرت العلاقات الدولية، كحاجة إنسانية عامة، عرفت منذ التاريخ القديم، كضرورة في زمن السلم والحرب، ضرورة تنظيم النزاع والحدّ من خسائره.

وهو لذلك يعتبر علماً تجريبياً، أيّ أنه اكتسب أسسه من علوم الواقع والتجارب الإنسانية، وليس نظرية مجرّدة.

لقد مرّت العلاقات الدولية في مختلف مراحل تطوّرها، بمفاهيم متعدّدة، مرتبطة بطبيعة التطور الإنساني وسلوكه، لكن جوهرها كان واحداً لم يتغيّر، وهو «القوة».

إنّ مفهوم «القوة» في العلاقات الدولية، كان من أبرز المفاهيم على الإطلاق، رغم ظهور مفاهيم ومؤسسات أخرى على درجة من الأهمية، كمفهوم «التوازن في العلاقات الدولية» أو مفهوم «الأمن الجماعي»، وهي مفاهيم تهدف إلى تنظيم الاختلافات في العلاقات بين الدول، وتحقيق الانسجام والسلم بينها.

وقد عبّر عن هذا الواقع، كلّ من سيبكمان ومورغانتو بالقول «إنّ العلاقات الدولية هي في جوهرها، مجرّد صراع على السلطة داخل المجتمع العالمي».

ثم أتى القانون الدولي، ليربط العلاقات الدولية بالمعرفة القانونية، بمنهجها التحليلي الشكلي، معبّراً عنه أكثر ما يكون، بميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتبر أقرب إلى دستور دولي، بروحه ونصوصه.

لقد كرّس ميثاق الأمم المتحدة، مفهوم العلاقات الدولية، ضمن نظرية الأمن الجماعي، وأعطاها البعد القانوني، بتنظيمه لحالات الاختلافات والنزاعات، وهذا من الناحية النظرية، إنجاز ذات بعد إنساني حضاري.

لقد أوضح الميثاق في مقدّمته، احترامه للحقوق الأساسية للإنسان، وبمبدأ المساواة عندما قال (نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية).

لقد نصت المادة 1 الفقرة 3 من الميثاق على «تحقيق التعاون الدولي على حلّ المسائل الدولية ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء).

وكذلك المادة 2 الفقرة 3 تقول (يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر).

والمادة 55 أوضحت (رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق والواجبات بين الشعوب، وبأن يكون لكلّ منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

أ – تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكلّ فرد والنهوض بعوامل التطوّر والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي.

ب – تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

ج – أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً).

نرى مما تقدّم من ميثاق الأمم المتحدة، نقطتين أساسيتين ذات صلة هما:

أولاً: إنّ الميثاق دعا إلى اعتماد الوسائل السلمية في فضّ النزاعات الدولية، وعدم تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، ضمن نظرية الأمن الجماعي، وهذا مقصد أساسي لقيام هيئة الأمم المتحدة.

ثانياً: أكد الميثاق في مقدّمته وفي الكثير من مواده، على مبدأ المساواة بين الشعوب، وفي احترامه للحقوق الإنسانية الأساسية، بلا تمييز لأيّ سبب كان.

وفي مقاربة للملف النووي الإيراني، والمفاوضات الجارية مع المجتمع الدولي، وما يمكن التوصل إليه من نتائج ايجابية بشأنه، نستنتج التالي:

أولاً: لقد التزمت الأطراف الدولية، بمبدأ اعتماد الوسائل السلمية، في معالجة أزمة دولية، من شأنها تهديد السلم والأمن الدوليين، وهذا مثال إيجابي يجب تعميمه والاستفادة منه، في إطار الدروس المستقاة في العلاقات الدولية.

ثانياً: لقد اعترف المجتمع الدولي، وضمن مبدأ الحق والمساواة لكلّ الشعوب، في الاستفادة من العلوم لتحقيق مستوى اعلى للمعيشة، ولتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وعليه، إنّ طريقة المعالجة لأزمة دولية، من خلال ما نصّت عليه المواثيق الدولية، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ونجاح هذه المعالجة بشكل سلمي، يحفظ السلم والأمن الدوليين، ويعطي انطباعاً إيجاب